

قائمة المرفقات

القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات

مرفق بالرابط التالي

<https://shorturl.at/Ltptz>

تقرير مجلس الإدارة

مرفق بالإعلان

تقرير لجنة المراجعة

مرفق بالملف أدناه

توصية لجنة المراجعة لتعيين مراجع الحسابات

مرفق بالملف أدناه



مرفق بالإعلان

خطاب مراجع الحسابات للمعاملات مع أطراف ذو علاقة وخطاب التبليغ

مرفق بالملف أدناه

تقرير لجنة المراجعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

إلى السادة المساهمين بشركة أنماط التقنية للتجارة المحترمين،

مقدمة:

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال هو أحد المسؤوليات الرئيسية المنوطة بمجلس الإدارة وتمثل أهداف لجنة المراجعة في مساعدة المجلس في الوفاء بالمسؤوليات المنوطة به فيما يتعلق بوجود وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات للمجلس من شأنها تعزيز النظام وتطويره بما يحقق أغراض المجموعة ويحمي مصالح المساهمين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة.

أعضاء لجنة المراجعة:

تتكون اللجنة من عضوية كل من:

الاسم	المنصب	الجنسية	صفة العضوية
عمر علي البردويل	رئيس لجنة المراجعة	فلسطيني	غير تنفيذي- مستقل
ندى بنت مصطفي بن إبراهيم الحبيب	عضو اللجنة	سعودية	غير تنفيذي- مستقل
سوسن بنت محمد بن أحمد عقيلان	عضو اللجنة	سعودية	غير تنفيذي- غير مستقل
أمين سر لجنة المراجعة			
فارس بن مطلق بن عقيل بن عايش	أمين سر اللجنة	سعودي	غير تنفيذي - غير مستقل

مهام اللجنة وأدائها لاختصاصاتها:

١- مراجعة البيانات المالية.

- مراجعة البيانات المالية السنوية والنصف سنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- التأكد من دقة البيانات المالية وامتثالها للمعايير المحاسبية الدولية.
- الاطلاع والموافقة على التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

قامت لجنة المراجعة خلال العام ٢٠٢٤ بالاطلاع والتحقق على سلامة ونزاهة بيانات التقارير المالية والتحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية واعتماد التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة مع التوصية بمراجعة العقود المبرمة والمستمرة قبل ادراج الشركة والتأكد من توافقها مع متطلبات الحوكمة والامتثال.

٢- مراجعة العمليات الداخلية:

- التحقق من فعالية نظم الرقابة الداخلية.
- تقييم السياسات والإجراءات المحاسبية المعمول بها في الشركة.

وبناء على المعلومات المقدمة لها من إدارة الشركة ومراجع الحسابات، فقد توصلت اللجنة الى ان عمليات المراجعة الداخلية لم تظهر أي ضعف جوهري في نظام الرقابة الداخلي.

٣- التدقيق الداخلي والخارجي:

- متابعة عمل التدقيق الداخلي وضمان استقلاليته.
- مراجعة تقارير المدقق الخارجي والتأكد من معالجة الملاحظات الواردة فيها.

تم التحقق من استقلالية مراجع الحسابات وامثالهم الكامل بأخلاقيات المهنة المعمول بها والتزامهم بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها. ومدى فعالية اعمال المراجعة التي قام بها والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق اعمال المراجعة ودراسة خطة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.

٤- مراقبة الامتثال:

- التأكد من التزام الشركة بتطبيق معايير حوكمة الشركات. وقد تم التحقق من التزام الشركة بوضع إجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية في السوق وبيئة الأعمال.
- التأكد من التزام الشركة باللوائح والقوانين المحلية والدولية. تم التأكد من أن الشركة ملتزمة باللوائح والقوانين المحلية والدولية.
- مراجعة تقارير الامتثال وضمان تطبيقها بشكل فعال.

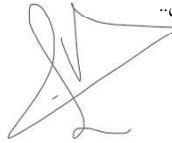
رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر

أولا القوائم المالية: - إن لجنة المراجعة قامت بمراجعة وتحليل القوائم المالية عن عام ٢٠٢٤م واستقر يقينها انها تشمل كافة المعلومات الجوهرية وانها اعدت طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وانها لم تلاحظ أي تحفظات جوهرية تؤثر على عدالة القوائم المالية المعروضة.

ثانيا الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر: - بناء على الاطلاع على نظام الرقابة الداخلي تري اللجنة انه نظاما عاما يوفر الحد الأدنى من متطلبات الرقابة الداخلية وانه من اللازم احداث تطوير شامل في أنظمة الرقابة الداخلية لتعزيز وضمان اعلي مستويات الأداء

توصيات اللجنة: - اوصت اللجنة بمواصلة أعمال تطوير نظام الرقابة الداخلية وانشاء نظام للإدارة المخاطر

والله الموفق..



عمر البردويل

رئيس لجنة المراجعة



فارس عايش

أمين سر اللجنة



**توصية لجنة المراجعة
بخصوص ترشيح مراجع خارجي لحسابات الشركة**

ان لجنة المراجعة بشركة أنماط التقنية للتجارة قد اجتمعت بتاريخ ١ يونيو ٢٠٢٥ لمناقشة العروض المقدمة من مكاتب المراجعة الخارجية. وبما لها من صلاحيات بموجب النظام ولائحة عملها فقد قامت اللجنة بدراسة ومراجعة العروض التي تقدمت بها مكاتب المراجعة الخارجية وذلك لفحص القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة.

التوصية:

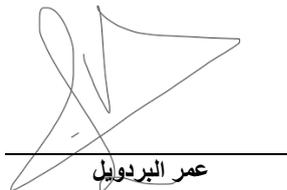
بعد دراسة العروض وإجراء التقييم الفني والمهني للمرشحين من مكاتب المراجعة التي تقدمت بعروضها للشركة توصي لجنة المراجعة لمجلس الادارة بترشيح المكاتب المذكورة في القائمة التالية لقيام أحدهم بأعمال المراجعة الخارجية والتي تتضمن فحص ومراجعة القوائم المالية كما يلي:

- ١- القوائم المالية الأولية النصف سنوية للعام ٢٠٢٥ م
- ٢- القوائم المالية السنوية للعام ٢٠٢٥ م

الأتعاب	مكاتب المراجعة المرشحة
٢٥٥,٠٠٠ ريال سعودي	اراس ام المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية
٤٥٠,٠٠٠ ريال سعودي	مكتب الدكتور محمد العمري وشركاه BDO

وحيث ان المكاتب المرشحة قد استوفوا المعايير المطلوبة وبعد تأكد اللجنة من إمكانياتهم لتقديم الخدمة المطلوبة للشركة أخذة في الاعتبار تعدد الأنشطة للشركة ولما تتمتع به هذه المكاتب من خبرة مهنية مما يعزز من تأكيد كفاءتهم وملائمتهم للقيام بتقديم خدمات فحص ومراجعة القوائم المالية للشركة.

وبناء على ما سبق توصي اللجنة الي مجلس الإدارة بترشيح المكاتب المذكورة ووفقا لأتعابها ونطاق عملها والفترات المشار اليها أعلاه حتى يتم الاختيار من بينها من قبل الجمعية العامة للمساهمين



عمر البردويل

رئيس لجنة المراجعة



فارس عايش

أمين سر اللجنة

تقرير تأكيد محدود حول الإفصاح عن المصلحة في الأعمال والعقود وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية

إلى السادة المساهمين

شركة أنماط التقنية للتجارة
(شركة مساهمة سعودية)

النطاق

لقد تم تعييننا من قبل إدارة شركة أنماط التقنية للتجارة ("الشركة") لإعداد تقرير عن التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة المعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات أحكام المادة (٧١) من نظام الشركات السعودي الصادر من وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية. يتكون التبليغ من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً لما هو مفصل أدناه في فقرة ("الموضوع محل التأكيد") وفقاً لبيان التبليغ المرفق والمتعلق بهذا الموضوع وكما هو مبين في الملحق رقم (١)، في شكل تقرير تأكيد محدود.

الموضوع محل التأكيد

يتعلق "الموضوع محل التأكيد" بارتباط التأكيد المحدود بالتبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم (١) ("التبليغ") والمعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات السعودي الصادر من وزارة التجارة، وتم عرضه من قبل رئيس مجلس إدارة شركة أنماط التقنية للتجارة ("الشركة"). يتكون التبليغ من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الضوابط المنطبقة

عند إعداد ("الموضوع محل التأكيد")، طبقت الشركة الضوابط التالية "الضوابط المنطبقة". وقد تم تصميم هذه الضوابط تحديداً للالتزام بمتطلبات المادة ذات الصلة من نظام الشركات. وبالتالي، قد لا تكون معلومات الموضوع ملائمة لأي غرض آخر.

١. متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات الصادرة عن وزارة التجارة ("الوزارة").
٢. التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة للمساهمين.
٣. محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تتضمن إفصاحات بعض أعضاء مجلس إدارة الشركة عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة (الملحق ١).
٤. السجلات المحاسبية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

مسؤوليات شركة أنماط التقنية للتجارة

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد وعرض نموذج التبليغ "الموضوع محل التأكيد" خالياً من التحريفات الجوهرية سواء بسبب الغش أو الخطأ مع الاحتفاظ بالمستندات والسجلات والدفاتر المحاسبية المؤيدة لهذه المعاملات، وفقاً لمتطلبات أحكام نظام الشركات السعودي الصادر من وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية وفقاً للضوابط المنطبقة والمعلومات الواردة فيه.

وتشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض الموضوع محل التأكيد بحيث تكون المعلومات خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تشمل اختيار الضوابط المنطبقة وضمن التزام الشركة بنظام الشركات السعودي الصادرة من وزارة التجارة بتاريخ ١ ذو الحجة ١٤٤٣هـ (الموافق ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م)؛ وتصميم وتنفيذ وتشغيل ضوابط فعالة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ واختيار وتطبيق السياسات؛ واستخدام أحكام وتقديرات معقولة في ظل الظروف؛ والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع محل التأكيد.

كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمن التزام الشركة بالقوانين واللوائح المنطبقة على أنشطتها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن ضمان تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بالشكل المناسب، وتحديث الأنظمة بالشكل المناسب، وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

تقرير تأكيد محدود حول الإفصاح عن المصلحة في الأعمال والعقود وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية (تتمة)

مسؤولياتنا

تتخصص مسؤولياتنا في تنفيذ التأكيد المحدود وإبداء استنتاج حول التبليغ في ضوء إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها وبيان ما إذا كان قد نما إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن التبليغ المرفق بهذا التقرير لم يتم إعداده وعرضه وفقاً للضوابط المنطبقة.

قمنا بتنفيذ الارتباط وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"، المعتمد في المملكة العربية السعودية، والشروط والأحكام المتعلقة بهذا الارتباط التي تم الاتفاق عليها مع الشركة بتاريخ ٤ يونيو ٢٠٢٥م. يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ ارتباطنا لإبداء استنتاج حول الإفصاح عن المصلحة الشخصية المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس إدارة الشركة فيما لو أن هناك حاجة لعمل تعديلات جوهرية بحسب علمنا على الموضوع محل الارتباط حتى يكون متوافقاً مع الضوابط، وإصدار تقرير التأكيد المحدود. يعتمد كل من طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المختارة على حكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر التحريف الجوهرية الناتج سواء عن إحتيال أو خطأ.

الاستقلالية ومراقبة الجودة:

لقد التزمنا باستقلالياتنا ونؤكد بأننا استوفينا متطلبات قواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، كما أن لدينا الكفاءة والخبرة اللازمة لتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود.

كما قمنا بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة (١) "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات العلاقة" وبالتالي فإننا نحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية السائدة.

ملخص الإجراءات المنفذة

- مناقشة الإدارة حول آلية وتنفيذ والموافقة على الأعمال والعقود المبرمة مع الشركة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
- الحصول على التبليغ المقدم من أعضاء مجلس الإدارة والذي يتضمن المعاملات و/أو العقود المنفذة حيث يكون لأعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛
- الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص المعاملات و/أو العقود ذات العلاقة بعضو مجلس الإدارة؛
- الحصول على ما يفيد أن أعضاء مجلس الإدارة المعنيين الذين أبلغوا مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل بشكل مباشر أو غير مباشر، لم يصوتوا على القرار بالتوصية بتنفيذ المعاملات و/أو العقود ذات العلاقة؛ و
- الحصول على الموافقات اللازمة بالإضافة إلى الوثائق الداعمة المتعلقة بالمعاملات و/أو العقود المذكورة في تبليغ رئيس مجلس الإدارة على أساس العينة.
- مقارنة المعلومات والبيانات للأعمال والعقود المدرجة في التبليغ المعد والمرفق في (الملحق ١) مع مبالغ المعاملات الموضحة في الايضاح رقم (٩) حول القوائم المالية المدققة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.

قيود ملازمة

- إن الإجراءات المطبقة على الموضوع محل الارتباط تختلف في طبيعتها وتوقيتها وأقل في مداها عن تلك المطبقة في ارتباط التأكيد المعقول. ونتيجة لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي قد يتم الحصول عليه فيما لو قمنا بإجراء ارتباط تأكيد معقول. لقد صُممت إجراءاتنا للحصول على مستوى محدود من التأكيد لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا، وعليه، لم نقدم جميع الأدلة التي كان من الممكن أن تكون مطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد.
- وعلى الرغم من أننا أخذنا في الاعتبار فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية التي تتبعها الإدارة عند تحديد طبيعة ومدى إجراءاتنا، لم يكن ارتباطنا مُصمماً لتقديم تأكيد حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية. لم تتضمن إجراءاتنا اختبار الأنظمة الرقابية أو تنفيذ إجراءات تتعلق بالتحقق من إجمالي أو احتساب البيانات في أنظمة تقنية المعلومات.

تقرير تأكيد محدود حول الإفصاح عن المصلحة في الأعمال والعقود وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية (تتمة)

قيود ملازمة (تتمة)

- تخضع إجراءاتنا الخاصة للحصول على فهم للأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات لقيود ملازمة، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها، علاوة على ذلك، لا يجوز الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الغش والتواطؤ والتي يمكن ان تكون موجودة.
- يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، ولا يجب ان يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ او فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ على الأنظمة او الرقابة تغيير يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

نتيجة التأكيد المحدود:

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم ينم إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد بأن شركة أنماط التقنية للتجارة ("الشركة") لم تلتزم بمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية عند اعداد التبليغ المتعلق بالمعلومات والبيانات ذات الصلة للأعمال والعقود المدرجة بالتبليغ المعد والمرفق في (الملحق ١) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

القيود على استخدام تقريرنا

تم إعداد هذا التقرير، بناءً على طلب من إدارة الشركة فقط وذلك لمساعدة الشركة للوفاء بالتزاماتها للتقرير إلى الجمعية العامة للمساهمين بموجب المادة رقم (٧١) من نظام الشركات. لا يجوز استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه إلى أي أطراف أخرى عدا وزارة التجارة وهيئة السوق المالية ومساهمي الشركة، أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه دون الحصول على موافقتنا المسبقة.

أمور أخرى

- ليس لدينا مسؤولية لتحديث هذا التقرير بناءً على الأحداث او الظروف التي قد تحدث بعد تاريخ هذا التقرير.
- تم ختم النموذج المرفق بختم المراجع لأغراض التعريف فقط.

شركة ار اس ام المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية



محمد بن فرحان بن نادر

ترخيص رقم ٤٣٥

الرياض، المملكة العربية السعودية

١٥ محرم ١٤٤٧ هـ (الموافق ١٠ يوليو ٢٠٢٥م)

التاريخ: ١ يونيو ٢٠٢٥ م

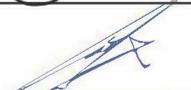
خطاب تبليغ

السادة / مساهمي شركة أنماط التقنية للتجارة المحترمين
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: الالتزام بالمادة ٧١ من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية

نؤكد لكم وحسب أفضل معرفتنا انه لا يوجد معاملات جوهرية يكون لأعضاء مجلس الإدارة فيها مصلحة تحتاج موافقة من الجمعية العامة باستثناء تلك الواردة أدناه وتشكل هذه المعاملات جزءاً من جدول الأعمال والتي يتم اعتمادها من قبل المساهمين خلال الاجتماع السنوي وهي على النحو التالي:

العضو	طبيعة التعامل	المبلغ	الفترة ١-١-٢٠٢٤ إلى ٣١-١٢-٢٠٢٤	الشروط
الأستاذة / ديمة عقيلان رئيس مجلس الإدارة (توجد مصلحة غير مباشرة لأستاذ / بلال عبد الحليم عقيلان ناتجة عن تعاملات زوجته الأستاذة / ديمة عقيلان)				
السيدة / ديمة عقيلان	مصاريف بالإنابة	٢٥,٧٧٩,٤٧٢	٢٠٢٤	شروط الأعمال التجارية
السيدة / ديمة عقيلان	تمويل	٢٥,٧٧٩,٤٧٢	٢٠٢٤	شروط الأعمال التجارية
الأستاذة / سوسن عقيلان نائب رئيس مجلس الإدارة				
السيدة / سوسن عقيلان	تمويل	٢٣,٤٠٧	٢٠٢٤	شروط الأعمال التجارية
السيدة / سوسن عقيلان	مصاريف بالإنابة	٥,٠٠٠	٢٠٢٤	شروط الأعمال التجارية
مؤسسة بحث وتسويق للتجارة وهي مملوكة لأحد الشركاء وأعضاء مجلس الإدارة بالشركة (الأستاذة/ سوسن محمد عقيلان)				
مؤسسة بحث وتسويق للتجارة	مبيعات	٧٤,١٢٠	٢٠٢٤	شروط الأعمال التجارية
مؤسسة بحث وتسويق للتجارة	تحصيلات	٩٩,١٢٠	٢٠٢٤	شروط الأعمال التجارية
شركة ركن حلويات وهي مملوكة لأحد الشركاء وأعضاء مجلس الإدارة بالشركة (الأستاذة/ سوسن محمد عقيلان)				
شركة ركن حلويات	مبيعات	٧٠,٠٠٠	٢٠٢٤	شروط الأعمال التجارية
شركة بوابة الأعمال وهي مملوكة لأحد الشركاء وأعضاء مجلس الإدارة بالشركة وهي الأستاذة/ ديمة ايمن عقيلان (توجد مصلحة غير مباشرة لأستاذ / بلال عبد الحليم عقيلان ناتجة عن تعاملات و الأعمال لزوجته الأستاذة / ديمة عقيلان)				
شركة بوابة الأعمال	تمويل	١,٣٨٩,٧٠٦	٢٠٢٤	شروط الأعمال التجارية

الاسم	الصفة	التوقيع
ديمة بنت ايمن بن احمد عقيلان	رئيس مجلس الإدارة	
سوسن بنت محمد بن احمد عقيلان	نائب رئيس مجلس الإدارة	
محمد بن ناصر بن محمد الجبهي	عضو مجلس الإدارة	
عبد الله بن سعد بن عبد الرحمن الجبر	عضو مجلس الإدارة	
ماجد بن دلوه بن محمد العليوي	عضو مجلس الإدارة	
بلال عبد الحليم عقيلان	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	